النظام الاسلامي وأثره في بناء الانظمة العالمية

م.م حيدر لؤي جبار

Haider.allami.93@uomustansiriyah.edu.iq

الجامعة المستنصرية /كلية التربية - قسم علوم القرآن والتربية الإسلامية

٠٧٧٠٤٠٢٥٦٧١

الملخص:

يهدف البحث الى دراسة مفهوم النظام الاسلامي وبيان ماهيته وعلاقته في بناء الدولة الاسلامية وتثبيت أسسها وركائزها العامة الذي يسمو بها الى مرتبة العلو والرفعة وهو الاساس الذي ارسى دعائمه وثبت اركانه رسول رب العالمين محمداً الصادق الامين عليه افضل الصلاة واتم التسليم ، ومن ثم بيان الاثر الذي يضطلع به في بناء الانظمة الدولية العالمية من خلال تأثره المباشر في تلك الانظمة في سبيل أرساء مبادئ العدل والمساواة في تلك الانظمة للوصول بها الى تحقيق مراحل السلم المجتمعي في تلك الدول ، ولا يتم الوصول الى ذلك الهدف وهو تأسيس الدول التي تطبق مبادئ النظام الاسلامي وتوحيدها الا من خلال تفعيل مبدأ الاخوة العقديّة ونبذ التطرف والخلاف والمذهبية القبلية والعصبية ، لان العقيدة هي اساس النظام الاسلامي وركيزته العامة.

الكلمات المفتاحية: النظام الاسلامي ، العقيدة ، الاثر، انظمة العلاقات الدولية

The Islamic system and its impact on building global systems

Asst.Lect. Haider Louay Jabbar

Haider.allami.93@uomustansiriyah.edu.iq

Al-Mustansiriya University / College of Education - Department of Qur'anic Sciences and Islamic Education

٠٧٧٠٤٠٢٥٦٧١

Abstract

The research aims to study the concept of the Islamic system, explain its nature and its relationship to building the Islamic state, and establish its foundations and general pillars that elevate it to the level of height and nobility. It is the foundation whose foundations were laid and whose pillars were established by the Messenger of the Lord of the Worlds, Muhammad al-Sadiq, the Trustworthy, may the best of prayers and peace be upon him, and then explaining the impact that he has. Through it in building global international systems through its direct influence on those systems in order to establish the principles of justice and equality in those systems to lead them to achieving stages of societal peace in those countries, and that goal, which is the establishment of countries that apply the principles of the Islamic system and their unification, will not be reached except by By activating the principle of doctrinal brotherhood and rejecting extremism, disagreement, tribalism, and fanaticism, because faith is the foundation of the Islamic system and its general foundation.

Keywords: Islamic system, belief, influence, international relations systems

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وافضل الصلاة وأتم التسليم على حبيب إله العالمين ابي القاسم المصطفى محمد وعلى أهل

بيته الميامين وصحبه المنتجبين وبعد

لاشك أن الرؤية الإسلامية للحكم تنطلق من منطلقات وأسس معرفية قوامها الدستور الأعظم للمسلمين وهو القرآن الكريم، وما أثر عن النبي وأهل بيته وأصحابه من سيرة تبين قابلية الرؤية الإسلامية الصحيحة في إدارة الدولة، وتنظيم شؤونها الداخلية والخارجية، ولا يخفى أن العقيدة الإسلامية لها الأثر الأكبر في ذلك، لأنها تمثل المؤشر الأبرز الذي تعمل باتجاهه معظم الانظمة الإسلامية في إدارة شؤون بلدانها، من جوانب حياة مجتمعاتها كافة، فيكون اقتصادها مبنياً وفقاً للرؤية الإسلامية، وسياساتها الخارجية أيضاً كذلك، فضلاً عن الانظمة والتشريعات التي تمس حياة أفرادها، كالتعاملات التجارية، وقوانين الاحوال الشخصية، وغير ذلك.

لذلك فإن البعد العقائدي يؤثر تأثيراً دينياً في وحدة الدول واستقرار أمنها، فيكون التعامل مع الدول ذات البعد الديني حتى وإن لم تكن ذات محور عقائدي، أشمل وأوسع من دول الاعتراف الواقعي، بغية إتمام الهوية وأسقطاب الدولة، ويؤثر سياسياً في الدول من خلال محاولة إنشاء نظام سياسي عالمي لإدارة الدولة وتنظيم شؤونها، ويؤثر إقتصادياً من خلال السيطرة على مقدرات التبادلات التجارية وكذلك السيطرة على المناسبات الدينية وطرق تعاملاتها.

فبذلك ومن خلال تلك التأثيرات التي يؤسس لها البعد العقدي في حال السلم، هو تأسيس دولة إسلامية تنظم أنظمتها السياسية والاقتصادية من خلال دستور الأمة ومصادر التشريع، وتكون بمثابة دولة واحدة لا تتحد مع باقي الدول لأنها حتى وإن تكوّنت منها، فأنها ترتبط عقائدياً معها .

والى ذلك فقد تلخص البحث في ثلاثة مباحث تمثل الاول منها في بيان ماهية النظام الإسلامي والأنظمة العالمية الدولية، والمبحث الثاني في بيان العلاقات الدولية واسسها وركائزها العامة وكان الثالث منه هو محور التطبيق الواقعي للرؤية الإسلامية المتمثلة في بناء الانظمة العالمية لتوحيد الدول بمحور الهوية العقدية الإسلامية ومن ثم الخاتمة التي تمثلت في بيان اهم ما تم الوصول اليه في بحثنا يعقبها نماذج من الملاحق التي تدل على وحدة الموقف العقائدي للدولة الإسلامية.

المبحث الاول

أنظمة الدولة العالمية

تعددت أنظمت ادارت الدول في العالم تبعا للتطور السياسي الحاصل نتيجة تأثير العولمة الحديثة فيها، وكذلك تبعاً للبيئة الداخلية والخارجية للدولة، والواقع الافتراضي الذي يحتم العمل في نظام سياسي محدد ومتطور، للحد من الهيمنة والهجمات الاستعمارية عامة والاستكبارية خاصة ولضمان سير الدولة و المحافظة على سلمها المجتمعي، لذلك نود في هذا المبحث تبيان أهم الانظمة القائمة في الوقت الحالي والمعمول بها في ادارة الدول والمتحكمة في علاقاتها الخارجية وعلى النحو الآتي:

المطلب الاول

مفهوم النظام الإسلامي

نبين في هذا المطلب مفهوم النظام الإسلامي من خلال تجزئته الى مكوناته التي تكون منها وكالاتي :

أولاً: النظام لغة : "نظم ينظم تنظيمًا بمعنى: كثافة الشيء وجمعه" (ابن فارس، ١٩٩٦)، وفيه "نظمت اللؤلؤ : أي نظمتة وجمعتة وألفته" (الجواهري، ٢٠٠٩، صفحة ١١٤٩)، بمعنى: جمع الشيء جنباً إلى جنب في مكان واحد .

حتى قيل: هو الذي لا تستقيم طريقته الا به (الفراهيدي، ٢٠٠٣، صفحة ٢٣٨/٤).

مصدر شرعيته الله سبحانه وتعالى ، والى ذلك فإنه يحضى بمشروعية شعبية تكون بمثابة القاعدة القانونية والدستورية الى مصدريته ، وهو بذلك يختلف عن الانظمة الثيوقراطية في تجربتها التاريخية وأصولها الفكرية وكذلك عن الانظمة السلطانية الاسلامية لان كلاهما يفتقد المشروعية الشعبية بالرغم من أنهما يزعمان بأن مصدر شرعيتهما هو الله سبحانه وتعالى. (المؤمن، ٢٠٠٤، صفحة ٢٦).

المطلب الثاني

مفهوم النظام الاسلامي السياسي

نبين في هذا المطلب مفهوم النظام الاسلامي السياسي الحدي والذي ينظم طرق التعامل الاجتماعي بين الافراد من جهة والمجتمعات والدول من جهة أخرى ، وعلى النحو الآتي:
يذكر الدكتور والمفكر الاسلامي علي المؤمن ان الانظمة الموجودة حالياً يمكن ان تقسم الى أربعة أقسام (المؤمن، ٢٠٠٤، الصفحات ١٩-٢١):

حاول علماء السياسة والقانون التفريق بين مفهومين مختلفين للنظام السياسي لهما مصطلحان خاصان في الادبيات السياسية الغربية .

أحدهما: (Regime) ويراد به مضمون السلطة ومذهبها السياسي ، ومثاله الانظمة الديمقراطية ، الثيوقراطية، الشمولية، الديكتاتورية ، الاسلامية وغيرها، وجمعه بالعربية أنظمة .

والاخر: (System) ويراد به أسلوب ممارسة السلطة او شكل الحكم ، ومثاله : النظم الرئاسية ، البرلمانية ، القيادية ، أنظمة الجذب الواحد والجمعية ، وغيرهما ، وجمعه نظم ، وذلك للتفريق بينه وبين الانظمة من حيث المدلول .

وقد تطلق لفظة على مجموعة النظم الداخلية في حركة الدول ، كالنظام الاقتصادي والنظام الاجتماعي والنظام التعليمي وغيرها ، وتجدر الاشارة الى ان هذا التفريق لا يعبر عن حقيقة علمية بقدر ما هو ضرورة لغوية .

والوقوف على الحقائق التي يتضمنها مفهوم النظام السياسي كمصطلح تتاوله علوم السياسة والقانون والاجتماع السياسي وتقسيم الانظمة السياسية وخصائصها ، سيساعد على تحديد الموضوعات التي يمكن من خلالها فهم الاطر القانونية للنظام للنظام الاسلامي وقواعده الفكرية والمؤسسات والقوى الداخلة فيه .

ان النظام السياسي لأي دولة يحدده هيكل نظام الحكم والمؤسسات العاملة فيه وطريقة ادارته السلطة اضافة الى غايات النظام واهدافه والتي تتدخل بوصفها القواعد الفكرية التي يقوم عليها النظام في صياغته شكل النظام واليات عمله واجهزته ويعطي علماء السياسة والقانون تعريفات مختلفة في صياغتها وبعض مضامينها للنظام السياسي على انهم يتفقون على الخطوط العامة له ولعل تعريف الدكتور ثروه بدوي يجمع هذه الخطوط اذ يقول ان النظام السياسي هو مجموعه من القواعد والاجهزة المتناسقة المترابطة فيما بينها تبين نظام الحكم ووسائل ممارسته السلطة واهدافها وطبيعتها ومركز الفرد منه ضماناتها وقبلها كما تحدد عناصر القوى المختلفة التي تسيطر على المجتمع وكيفيه تفاعل بعضها مع بعض والدور الذي تقوم به اي ان مدلول النظام السياسي اوسع من الابعاد القانونية لنظام الحكم لان موضوعه اكثر اتساعا من الموضوعات التي يدرسها القانون الدستوري الذي تركز الدراسة فيه على نظام الحكم في الدوله اي بمعنى شكل الدولة شكل الحكومة ومؤسساتها الدستورية من الناحية القانونية المجردة وعلى مستوى النظام السياسي الاسلامي تبقى هذه القضية مدار بحث ونقاش فهل يحدد هذا النظام شكل الدولة وشكل الحكومة ام ان الموضوعين منفصلين ويعود اصل هذا النقاش الى تداخل مفاهيم الدولة والحكومة والنظام السياسي في الفقه السياسي الاسلامي في حين تتمايز هذه المفاهيم في الانظمة السياسية والحكومية الاخرى وهو التداخل نفسه بين مفاهيم المجتمع المدني والمجتمع الديني والمجتمع السياسي اي بين مجتمع الدولة والمجتمع الاهلي والمؤسسة الدينية في الاجتماع السياسي الاسلامي في حين تتمايز في اتجاهات الاجتماع السياسي

الآخري واكاد يكون بعضها منفصلا عن بعض ومن خلال ذلك يكون لمدايل النظام السياسي الاسلامي ما يميزها عن مجمل اتجاهات الفكر السياسي الوضعي وذلك هو مورد النظام الاسلامي السياسي.

والى ذلك نجد مثلا ان شكل بعض الدول الاتحادية او موحد وشكل بعض الحكومات ملكي او جمهوري ولكنها جميعا تنتمي الى نظام سياسي واحد كما هو الحال في بريطانيا دولة اتحاديه ذات حكم ملكي ونظام برلماني وفرنسا كدوله موحده ذات حكم جمهوري ونظام رئاسي والمانيا هي دولة اتحاديه ذات حكم جمهوري ونظام برلماني وفي وقت تنتمي الانظمه السياسية في جميع هذه الدول الى الديمقراطيات التقليدية وبذلك فان النظام السياسي لمعظم الدول لا يحدده شكل هذه الدول او شكل حكوماتها ولا العكس ايضا وانما يحددها المذهب السياسي الذي يتبناه نظام الحكم ويذكر الشيخ المحقق جعفر السبحاني ان أنظمة الدول العالمية مختلفة ومتنوعة بعدة أنواع وما تعارف منها هو (السبحاني، ٢٠٠٩، صفحة ٤٨/٢):

١: الانظمة الملوكية:

٢- نظام الحكومة الأشرافية:

٣- حكومة الأغنياء (حكومة الإستنثار) :

٤- النمط الديمقراطي أو النظام الديمقراطي:

وهذا ما بينه علمائنا من الانظمة القائمة حالياً في دول العالم ولعل أشهرها هو (شريف، ١٩٩١، صفحة ١١):
أولاً: النظام الملكي: وهو ما يعرف بنظام الوراثة والذي ينتقل فيه الحكم من حاكم لآخر عن طريق صلة القرابة فيما بينهم ويؤدي الى مفهوم العوائل الملكية والتي تقر بأن مورد السلطة لا يخرج من غير هذه العائلة.

ثانياً: النظام الجمهوري: وهو ما يعرف بنظام الانتخابات والذي يكون فيه الشعب هو المسؤول عن اختيار الحاكم وهو صاحب الشرعية في التنصيب ولا مجال فيه للوراثة والقربة والعائلة وإنما يكون مدار الانتخاب فيه والمعيار الاساسي هو الترشيح للانتخاب، وعلى حسب القانون والدستور الذي يحدده البلد.

ويكون الرئيس المنتخب هو صاحب الشرعية والسلطات الثلاث فيه التشريعية والتنفيذية والقضائية ويحدد من يرأس أو يدير تلك السلطات . (البديري، ٢٠٠٩، صفحة ١٩).

المبحث الثاني

علاقة النظام الاسلامي بالانظمة الواقعية

تتمخض علاقه النظام الاسلامي بالانظمة الواقعية الآخري من خلال الاسس التي يستند اليها النظام الاسلامي وكذلك الاسس التي تستند اليها الانظمة الواقعية الآخري وتؤثر موارد التطبيق في مختلف الانظمة على محدودية التطبيق على ارض الواقع فمثلا لا يمكن تطبيق النظام الاسلامي على دوله لا تدين بدين الاسلامي وكذلك لا يمكن تطبيق النظام الغربي او الانظمة الثيوقراطية او الغربية على دول ذات الطبيعة الاسلامية الموحدة العقائدية لان بيئة النظام تكون مختلفة وعلى هذا الاساس يكون النظام عباره عن فكره استراتيجيه محده تحدد سير وسلوك الدول وعليه يمكن تطبيق النظام الاسلامي بعد نشر ثقافته الواقعية ونشر دينه الاسلامي فبلا دين اسلامي لا يكون هنالك نظام اسلامي اساسا ويدور هذا المبحث حول بيان تأثير النظام الاسلامي بأنظمة الدول الآخري من حيث بيان مورد الالتقاء فيما بينهما من خلال العلاقات الدولية المتبادلة بين الانظمة وقابلية النظام الاسلامي في مواكبة الاستحداثات المتغيرة في أسس الانظمة العالمية ومتغيراتها المستمرة تبعاً للواقع الافتراضي المتأثر بالمصالح السياسية أو الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من المتغيرات المادية ، وعلى اساس من ذلك وبعد أن بينا فيما سبق مفاهيم الانظمة الدولية المتعددة نبين في هذا المبحث بيان مفهوم

العلاقات الدولية التي هي الأساس المتغير والمسيطر على الانظمة وكذلك مفهوم الدولة المطبقة لتلك الانظمة، مع اسس النظام الاسلامي وقابلية تطبيقها وكالاتي:

المطلب الاول

مفهوم العلاقات الدولية

تكون مفهوم العلاقات الدولية من مفردتين وهما العلاقات والدولة ولا يسعنا الا ان نفصل تلك المفردات من خلال

تبيانها كلاً على حدة بصورة منفصلة مع بيانها مجتمعاً كمركب اضافي تكونت منها اللفظة وكالاتي:

١: العلاقة لغة وأصطلاحاً:

أ- العلاقة لغة :

"من علق، العين واللام والقاف ليس أصلٌ كبير صحيح يرجع الى معنى واحد، وهو أن يُنَاط الشيء بالشيء العالي ثم يتسع الكلام فيه، والمرجع كله إلى المعنى الذي مرّ ذكره" (ابن فارس، ١٩٩٦، صفحة ٦٠١). ومنه التشبث بالشيء، والحب اللززم للقلب (الفيروزآبادي، ٢٠٠٥، الصفحات ٨٣٩-٨٤٠) (الأصفهاني، ٢٠٠٨، صفحة ٣٥٦)، والمحبة والصدقة ونحوها (مجمع اللغة العربية، ٢٠١١، صفحة ٦٢٢/٢).

ب-العلاقة اصطلاحاً:

العلاقة في مورد الاصطلاح لها مدلولات كثيرة وتناط بحسب ما ترتبط به كعلاقة المحبة وعلاقة الكره وعلاقة الصداقة ونحوها مما لها أثر في المحسوسات عامة (الجرجاني، ١٩٨٣، صفحة ٢٥١) او هي : مجموعة السلوكيات والتصرفات المتبادلة بين دولة وغيرها من الدول والجماعات على وفق أحكام الشرع (البيهي و المصري، ٢٠١٣، صفحة ١١).

فالعلاقة بمفهومها العام هي تمثل الربط بين الافراد في جميع تفاصيل حياتهم الاجتماعية أو السياسية وغيرها من المجالات المتعلقة بها التعليمية والتجارية والصناعية وغيرها. (مرسي، ١٩٨٦، صفحة ١١).

٢. الدولة لغة وأصطلاحاً:

أ- الدولة لغة:

"الدال واللام والواو" أصلان: أحدهما يدل على تحول شيء من مكان الى مكان آخر والثاني يدل على ضعف وأسترخاء" (ابن فارس، ١٩٩٦، صفحة ٣٥١)

او هي : "ان الدولة في الحرب ان تدال إحدى الفئتين على الأخرى قال: كانت لنا عليهم الدولة والجمع الدول، والدولة- بالضم- صار الفيء دولة بينهم يتداولونه أي أسم الشيء الذي يتداول به بعينه" (الجواهري، ٢٠٠٩، صفحة ٣٩٤).

وقيل: "الدولة في المال وفي الحرب والجاه وهي أسم الشيء الذي يتداول بعينه قوله تعالى: ﴿كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْثِيَاءِ مِنْكُمْ﴾ (سورة الحشر: آية ٧)، وتداول القوم كذا أي: تناولوه من حيث الدولة" (ابن منظور، ١٩٩٩، صفحة ٢٥٢/١١)

فالدولة هي العُقبَة في المال والحرب سواء وقيل: الدولة - بالضم- في المال، والدولة - بالفتح- في الحب، وقيل هما سواء فيهما يضمنان ويفتحان فبالضم بالاخرة وبالفتح في الدنيا والجمع دُول ودُول (الأصفهاني، ٢٠٠٨، صفحة ٣٢٢)

ب- الدولة أصطلاحاً:

هي "عبارة عن حدود جغرافية تجمع افراد فيما بينهم داخل مجتمعات متعددة بمبادئ وقوانين موحدة" (العلوي، ٢٠١٤، صفحة ٣٩)، او هي "النظام الذي يحدد سير العلاقات الاجتماعية من خلال تقنين القوانين التي تهدف الى حماية السلم المجتمعي ولها أركان هي: الشعب والأرض والسيادة والاعتراف الدولي" (عبد الكافي، ٢٠٠٦، صفحة ٢٠٦)، عبارة عن أفراد مجتمعين يحددهم نظام واحد" (بدوي، ٢٠٠٤، صفحة ١٣٩)، أو هي عبارة عن مجموعة القوانين التي تنظم

العلاقات الداخلية والخارجية في حدود معينة (كرم، ١٩٨٧، صفحة ٢٣١) عبارة عن حدود جغرافية معينة يسكنها مجموعة من الافراد (شريف، ١٩٩١، صفحة ٩)

٣: العلاقات الدولية: هي "مجموعة الاسس و القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات والصلات بين المجتمعات والدول الاسلامية وبين غيرها من الدول والجماعات والافراد من غير المسلمين في حالات مختلفة من السلم والحرب والعهد" (السوسرة، ٢٠٠٥، صفحة ١٣).

وبتعريف اخر " القوانين التي تلزم الدول من الاخذ بها لضمان سريان علاقاتها مع باقي الدول" (زيدان، ١٩٨٢، صفحة ١٦)

أو "عبارة عن ظواهر التبادلات السياسية وغير السياسة من الاجتماعية وغيرها والتي تحدث مع باقي الدول " (توفيق، ٢٠١٧، صفحة ١٤)

وكذلك هي القوانين التي يقوم بها المفوضون من قبل الشعب وعل حسب النظم السياسية والتي تكون مسؤولة عن ضمان الامن وتحقيق السلم المجتمعي (عبيد، ٢٠٢١، الصفحات ٤٢-٤٣)

المطلب الثاني

اسس النظام الاسلامي العامة وركائزه

نبين في هذا المطلب الاسس العامة التي من خلالها يؤثر النظام الاسلامي بالانظمة الاخرى والتي يركز عليها في ادارة علاقاته الدولية ، لان كل نظام موجود في الكون لا بد ان يستند الى ركائز مهمة تضمن بقائه وديمومته ، وسلامة افراد مجتمعه ودولته، وتؤثر في غيره، والى ذلك فأن النظام الاسلامي يستند الى مبناه العقدي لارساء دعائم العدل والمساواة لتوحيد الدول في أمة واحدة متحدة ضد أنظمة الاستكبار العالمي ومخططاته :

الركيزة الاولى : العقيدة

ان المجتمع الذي يرفع شعار الإيمان ويرتبط برباطه، ويشد بالتوحيد، هو بلا شك مجتمع مبصر لما حوله، وتكون عقيدته هي مدار توجهاته وهي محور حياته ومحكها وثبات دوامها.

ولعل من أهم مرتكزات البناء الفطري السليم هو موائمه للفطرة الانسانية ، ولأجل ترسيخ دين الفطرة للانسان لا بد من اصلاح الحياة الانسانية وتهذيبها وأن يعاد تكوينه من الداخل ليكون متناسباً ومنسجماً مع فطرته وأهدافه العليا وواقعه (كاظم و حسين، ٢٠٢٣، صفحة ٥٨)

ودائماً ما تشدد أصل الفطرة السليمة من خلال نظام التربية في الاسلام على الاخلاق ، والتي تكون على الاساسين الفردي والجماعي ، وفي كلتا الحالتين يكون أحدهما مكملاً للآخر ، فالاخلاق هي عامل مهم وأداة لتوجيه و نضوج الفرد محاولة للوصول الى الكمال ، اما المستوى الجماعي وهو يكون مكملاً للمستوى الفردي في التعايش والتفاهم الاجتماعي (حامد و عاصي، ٢٠٢٢، صفحة ٧٤)

وينطلق مورد الفطرة السليمة العقيدية من النشأة في بذرات الطفولة الاولى ، لان مرحلة الطفولة من اهم مراحل النمو ففيها يتم بناء شخصية الفرد فأذا كان هذا الاساس غير سليم فأن الفرد بالتالي يعاني من أنفعالات وسوء الخلق ، أما اذا كان الاساس سليم سوف ينمو الطفل في أحسن وأفضل شكل في التربية ، وتعد التربية الاسلامية منهجاً شاملاً متكاملماً في تربية الطفل وتنمية شخصيته من النواحي الجسمية والعقلية (حسن، ٢٠١٨، صفحة ٨٣٠)

وهذا كله لا يكون الا من خلال مورد العودة الى الفطرة الاساسية التي فطر الله سبحانه وتعالى الناس عليها والى العهد والميثاق الذي واثقنا به في عالم ما قبل الدنيا ، والذي يذكرنا دائماً القرآن الكريم فيه في آيات بينات محكمات متشابهات في مواطن عدة منها : قوله تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا

وَصَيَّنَّا بِيَّةَ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى آلِ مُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيَّ اللَّهُ يَجْتَبِي إِلَيَّ مَن يَشَاءُ وَيَهْدِي إِلَيَّ مَن يُنِيبُ ﴿١٣﴾ (سورة الشورى: آية ١٣). وقوله تعالى مخاطباً أهل الكتاب: ﴿قُلْ يَا هَلَلْ أَلِ كِتَابٍ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٌ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِّنْ دُونِ اللَّهِ فَإِن تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ ﴿٦٤﴾ (سورة آل عمران: آية ٦٤).

ومهما كان الاختلاف بين جميع البشر في الوانهم وأشكالهم وصفاتهم وحتى الانظمة التي تحكمهم لانهم من أصلاً واحداً وشريعة واحدة

وتربطهم رابطة واحدة هي الايمان بالله تعالى (رضا، ١٨٩٨، صفحة ٣٢١/٢).

لذا فان الفطرة السليمة التي تتبثق منها العقيدة الاسلامية هي أقدي الروابط التي توحد المسلمين فيما بينهم. (البناء، ١٩٨٤، صفحة ١٤١)

لان الدعوة الى الله سبحانه وتعالى هي مسلمات العودة الى الاصل العقائدي السليم ومحور هذه الدعوة جعل الإنسان خاضعاً لله سبحانه خالق الوجود وحده وإعادة جميع القيم الأخرى الى موقعها الذي تستحقه بين مجموع قيم الحياة والوجود، (المبارك، ١٩٨٩، صفحة ١٣٧).

والعقيدة ليست مجموعة من النظريات التي تحتمل الرفض والقبول بل أنها مجموعة القيم الاساسية التي تنظم سريان التعامل فيما بين الافراد (الصافي، ١٩٩٦، صفحة ٥٣).

يقول السيد الشهيد محمد باقر الصدر: ان المدلولات السياسية في التركيب العقائدي الذي تؤمن به الدولة الاسلامية تقوم بإستئصال جميع علاقات الإستغلال التي تسود المجتمعات الجاهلية وتحرير الإنسان من استغلال اخيه في كل مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والفكرية، وهي بذلك توفر للمجتمع طاقتان للبناء: أحدها طاقة الإنسان المستغل الذي تم تحريره ، لأن طاقته كانت تهدر لحساب المصالح الشخصية للآخرين ، ووقوداً لعملية التكاثر في الأموال وزينة الحياة الدنيا، بينما هي بعد التحرير طاقة بناء لخير الجماعة البشرية.

والأخرى: طاقة الإنسان المستغل الذي كان يبذد إمكاناته في تشديد قبضته على مستغليه بينما تعود هذه الإمكانيات بعد التحرير الى وضعها الطبيعي وتتحول الى إمكانيات بناء وعمل (الصدر، الاسلام يقود الحياة، ٢٠١٠، صفحة ١٧٤) وان الدولة الاسلامية التي تؤمن بالعقيدة سوف تعمل على نشر العدل والمساواة والحريات وكل ما يحقق إنسانية المجتمع وتكامله، أما الدولة التي لا تؤمن بالعقيدة وتجعل لها آلهة مزيفة، فأن الظلم والضغط وكبت الحريات وسلب الحقوق في الحكم والمال والفكر والكرامة سوف يزداد مما يؤدي الى ظهور اتجاهات نفسية ذهنية متنافرة ومتناحرة تستوعب المجتمع كه مما يفقده وحدته وإرادته (الصدر، ٢٠١٣، صفحة ٧٠).

الركيزة الثانية : العدل والمساواة

ان الفطرة السليمة التي تكون اساسا العقيدة الاسلامية التي ينبثق منها النظام الاسلامي والذي يكون هو المنظم الاساسي العلاقات الناس فيما بينهم كعلاقه الفرد باخيه المسلم وعلاقه الفرد والمجتمعة وعلاقه الفرد بطبيعته والتي تكون تلك العلاقات معطره باطر اخلاقية قانونيه اسلامية يكون منبعها الدستور الاسلامي مصدر التشريع الالهي الذي يكون قوامه القران وعماده الاسلام ومطبقه رسول رب العالمين محمدا(صل الله عليه واله وسلم) الصادق الامين مبلغ الرسالة ومؤدي الامانة مؤسس النظام الاسلامي ودولته الاسلامية والذي كان خبير مصداق لبناء علاقات اجتماعيه تقوم على مبادا العدل والمساواه بين الناس والذي لا يفرق بين عربي وفارسي واعجمي ولا يفرق بين اي احد من الناس لان المعيار الاساسي الذي يمكن ان يبرز فيه الانسان ويفترق به عن غيره هو التقوى وهذه التقوى لا يمكن ان تتطلق الا من خلال الفطرة السليمة وعلى اساس من ذلك يمكننا ان نقول ان الاساس الذي تستند اليه ركيزة العدل والمساواة بين الناس هي تتطلق من

مورد العقيدة الاسلامية المنبثقة من الفطرة السليمة وذلك الانبثاق هو ما يحدد الصلات الاجتماعية فيما بين الافراد ويحتم على الانظمة السياسية الاسلامية التي تدير الدولة وشؤونها من تحديد موارد العلاقات الداخلية والخارجية لها فالنظام الاسلامي هو المتحكم والمسيطر على علاقات الدولة فيما بينها وفيما بين غيرها من الدول فعندما تكون تلك العلاقة قائمه على اساس العدل والمساواة تحمي كل موارد الطمع والاستغلال والجشع والاستكبار العالمي وتمحي كل موارد الاستضعاف للشعوب الضعيفة ، لذلك أكد الاسلام في رؤيته على إرساء مبدأ العدل والمساواة في علاقاته، لان ذلك منطلق من النفس الانسانية ، (مهدي، ٢٠٢٣، صفحة ٨)، فركيزة الاسلام ونظامه هي العدالة والمساواة في علاقاته ومن ذلك قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوْمِينَ لِلّٰهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَاٰنُ قَوْمٍ ءَعَلَىٰ ءَلَا تَعْدِلُوا ۗ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ وَتُقَوُّوا لِلّٰهَ ۗ إِنَّ اللّٰهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ (سورة المائدة: آية ٨).

وهذا هو الميثاق الذي واثق الله سبحانه تعالى عليه الناس هو التعامل بالعدل والمساواة، العدل المطلق الذي لا يميل ميزانه مع المودة الشنان، ولا يتأثر بالقرابة او المصلحة او الهوى بأي حال من الأحوال، العدل المطلق المنبثق من القيام لله وحده، حين ينادي المؤمنون به ان يقوموا لله في هذا الأمر وان يتعاملوا معه مجردين من كل اعتبار. (سيد قطب، ٢٠٠٤، صفحة ٨٥٢/٣٤)

وهذا ما أكده السيد الشهيد محمد باقر الصدر في قوله: التركيب العقائدي للدولة الاسلامية يقوم على أساس الإيمان بالله وصفاته ويجعل من الله هدفاً للمسيرة وغاية للتحرك الحضاري الصالح على الأرض، وهو التركيب العقائدي الوحيد الذي يمد الحركة الحضارية بوقود لا ينفد، وهذا دور الدولة الاسلامية لتضع الله سبحانه هدفاً للمسيرة الانسانية وتطرح صفات الله وأخلاقه، كعالم لهذا الهدف الكبير، فالعدل والعلم والقدرة والقوة والرحمة والجود تشكل بدورها هدف المسيرة للجماعة البشرية الصالحة (الصدر، ٢٠١٠، الصفحات ١٦٨-١٦٩)

ويبقى مورد تطبيق العدل قائما مهما بعد المسير ، قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا آلَ ءِنْسُ إِنَّكَ كَادِحٌ إِلَىٰ رَبِّكَ كَدْحًا فَمُلْئِقِهِ ۗ﴾ (سورة الأنشاق: آية ٦). وقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللّٰهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَآئِ ذِي الضَّرْفِ وَيَنْهَىٰ عَنِ الْفَحْشَآءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ ۗ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ (سورة النحل: آية ٩٠). لا ان العدل هو سر بقاء الكون، وبدونه لطغى الطمع والجشع والاستغلال في قلوب الناس وأفئدتهم (قراءتي، ٢٠١٣، صفحة ٥٥٢/٤).

والى ذلك فان لا يمكن ان ينحصر عمل الحكومة ونظامها الاجتماعي بالسيطرة على مقدرات الشعب وخيراته فلا بد ان تتطلق من ارسال مبدا العد والمساواة بين افراده وتنظيم علاقاته الداخلية والخارجية وهذا من اسمى الوظائف التي يمكن ان تسيّر بها الدولة في ظل نظام اسلامي قادر على اداره سياستها الداخلية والخارجية وكذلك رفع مستوى الوعي الثقافي والاجتماعي بين افرادها من خلال عدم بخص الحقوق والتسلط على الواجبات وكذلك من خلال تفعيل مبدا الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في النظام الاجتماعي الذي ترتكز اليه الدولة (زنجاني، ٢٠١٠، صفحة ٣١٢).

الخاتمة

١: ينبثق النظام الاسلامي من مصدر التشريعي الالهي القران الكريم فهو عمده الملة وينبوع الشريعة كتاب الله المعجز المنزل على رسوله الامين الصادق الامين محمدا صلى الله عليه واله وسلم مبينه ومفسره ومطبقه ، وان الدوله التي تستند في علاقاتها على النظام الاسلامي تكون دوله ذات بعد ديني عقائدي يضمن لها سلامه جودها ووجودها.

٢: ان النظام الاسلامي يرتكز في علاقاته على تحقيق مستويين ومبديتين الى هما مبدا العقيدة ومبدا العدالة والمساواة فيبني على ذلك علاقاته الداخلية وعلاقاته الخارجية فيتعامل مع افراده داخل دولته ومجتمعهم من اساسه العقائد الاسلامي الذي يحتم عليه ان يتعامل مع جميع الافراد وفق مبدا العدالة والمساواة وكذلك يبني علاقاته الداخلية واما العلاقات الخارجية فانه يعترف بالاعتراف الواقعي في وحده الدول المرسومه بحدود جغرافية مصطنعة حديثه حيث يتعامل معها بالانطلاق من بعده العقائد كذلك لضمان سلامته ولتحقيق سلمه المجتمعي.

٣: تعددت واختلقت انظمه اداره الدول تبعا للسياسه الداخليه التي يمكن ان تسير على وفقها الدوله وكذلك على اثر بيئتها الخارجيه ومحيطها الاقليمي والواقع الافتراضي الذي يحتم عليها السير بنظام موحد او قد يكون نظام مختلف عما يجاورها من الدول وفي كل تلك الاحوال لابد ان يكون النظام منبثق من الرؤيه الاسلاميه التي تبنى الدول من خلالها لانه يثبت ضمان بقائها وديمومتها واستمرارها اما ان كانت الدوله لا تؤمن بتطبيق النظام الاسلامي فهي زائله وستزول مهما على شأنها ومهما طال امدها لانها دوله مبنيه على اساس الاستكبار والاستعمار واستغلال موارد الشعوب.

٤: تظن الكثير من المجتمعات من النظام الاسلامي غير قادر على اداره النظام السياسي داخل البلاد وان السياسه هي منفصله وبعيده كل البعد عن النظام الاسلامي او عن موارد الاسلام ومصادره التشريعيه لكن من الثابت ومن المسلمات في العقيدته الاسلاميه ان السياسه ما هي الا جزءا يسير وبسيط ولا يتجزأ من النظام الاسلامي وخير مصداق لذلك دوله رسول الله التي اسسها وهو الحاكم الشرعي لها وقاضيها وصاحب سلطاتها وكذلك ان النظام الاسلامي يحكم فقد اطرق قانونيه الشرعيه التي اقرها القران الكريم وطبقها رسوله الامين والتي تنظم العلاقات الاسلاميه بين الافراد داخل المجتمعات والتي تحدد لكل فرد من افراد هذه الدوله ما له من حقوق وما عليهم من الواجبات بلا فرق او تمييز بين فرد واخر.

٥: ان لكل دولة في العالم نظامين نظام داخلي ونظام خارج النظام الداخلي يكون مسؤول عن اداره العلاقات الداخليه والنظام الخارجي يكون مسؤول عن اداره العلاقات الخارجيه او تعامل الدوله مع باقي الدول ويتميز النظام الداخلي بكثرة انقساماته وتعدداته فهناك نظام برلماني وهنالك نظام جمهوري هنالك نظام ملكي وكذلك لكل هذه الانظمة اليات وطرق للحكم ولادارة السلطه داخلها وهذا ما تحدده البيئه الداخليه للدوله .

المصادر

ابن فارس، أبي الحسن احمد بن زكريا. (١٩٩٦). معجم مقاييس اللغه. (أنس محمد الثاني، المحرر) القايره: دار الحديث.
ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي. (١٩٩٩). لسان العرب (المجلد ٣). بيروت: دار احياء التراث العربي.
الأصفهاني، أبي القاسم الحسن الراغب. (٢٠٠٨). المفردات في غريب القرآن. (هيثم لعبيبي، المحرر) بيروت: دار أحياء التراث العربي.

البيدري، عادل عبد الرحمن. (٢٠٠٩). معالم الفكر السياسي ونظرية الدولة في الاسلام (المجلد ١). ايران: المجمع العلمي للتقريب بين المذاهب الاسلاميه.

بدوي، أحمد زكي. (٢٠٠٤). معجم المصطلحات السياسيّة والدوليّة (المجلد ٢). مصر: دار الكاتب المصري.

برادن، كريس. (٢٠٠٤). فهم العلاقات الدوليّة (المجلد ١). دبي: مركز الخليج للأبحاث.

البركتي، محمد عميم المجددي. (٢٠٠٣). التعريفات الفقهيّة (المجلد ١). باكستان: دار الكتب العلمية.

البناء، حسن. (١٩٨٤). مجموعة رسائل حسن البناء. المكتبة الوقفية.

البهي، ايناس محمد ، و المصري، يوسف. (٢٠١٣). النظم الدوليّة بين الشريعة والقانون الدولي الخاص (المجلد ١). مصر: المركز القومي للأصدارات القانونيّة.

حسن، صبيح محمد. (٢٠١٨). حقوق الاطفال بين التربية والدين. الجامعة المستنصرية/ كلية التربية الاساسية، (الإصدار العدد ١٠٤) مجلة كلية التربية الاساسية.

توفيق، سعد حقي. (٢٠١٧). مبادئ العلاقات الدوليّة (المجلد ١). (عماد الدين فاس، المترجمون) بيروت: شركة العاتك.

الجرجاني، علي بن محمد السيد الشريف. (١٩٨٣). معجم التعريفات (المجلد ١). (محمد صديق المنشاوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.

الجواهري، أبي نصر اسماعيل بن حماد. (٢٠٠٩). تاج اللغة وصحاح العربية (المجلد ١). (محمد محمد تامر، المحرر) مصر: دار الحديث.

حاشوش، هاجر دوير. (٢٠٢٣). الديمقراطية والسلطة أختلاف المفاهيم وأمكانية التوفيق في الفكر الاسلامي. الجامعة المستنصرية، مجلة كلية التربية (العدد ٢).

- رضا، محمد رشيد. (١٨٩٨). مجلة المنار. مقال الجنسية والدين الإسلامي.
- زنجاني، عباس حميد. (٢٠١٠). الفكر السياسي في الاسلام المبادئ والأطر العامة (المجلد ١). (ضياء الدين الخزرجي، المترجمون) بيروت: دار الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
- زيدان، عبد الكريم. (١٩٨٢). بحوث فقهية . بيروت: مؤسسة الرسالة.
- سيد قطب، إبراهيم حسين الشاربي. (٢٠٠٤). في ظلال القرآن (المجلد ٢). مصر: دار الشروق.
- السبحاني، جعفر. (٢٠٠٩). مفاهيم القرآن (المجلد ١). بيروت: مؤسسة التاريخ العربي.
- السهلاني، حيدر. (٢٠١٣). التمثيل النيابي، دراسة في الأسس والمباني (المجلد ١). بيروت: العارف للمطبوعات.
- السوسرة، عبد الحميد محمد. (٢٠٠٥). أسس العلاقات الدولية في الاسلام (المجلد ١). بيروت: دار ابن حزم.
- شريف، عمر. (١٩٩١). نظام الحكم والأدارة في الدولة الاسلامية. معهد الدراسات.
- الشيرازي، صادق الحسيني. (٢٠٠٠). السياسة من واقع الاسلام. دار العلوم للتحقيق والطباعة والنشر.
- الصافي، لؤي. (١٩٩٦). العقيدة والسياسة. معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية (المجلد ١). الولايات المتحدة الأمريكية: المعهد العالمي للفكر الاسلامي.
- فوزي حامد، و عادل عاصي. (٢٠٢٢). مفهوم الاخلاق عند يحيى بن عدي. الجامعة المستنصرية / كلية الاداب (الإصدار العدد ٢٦) ، مجلة الفلسفة.
- الصدر، محمد باقر. (٢٠١٠). الاسلام يقود الحياة (المجلد ١). وزارة الارشاد الاسلامي.
- الصدر، محمد باقر. (٢٠١٣). المجتمع الفرعوني (المجلد ١). بغداد: دار المجتبي.
- عبد الكافي، إسماعيل عبد الفتاح. (٢٠٠٦). الموسومة المسيرة للمصطلحات السياسية.
- عبد المنعم، محمود عبد الجبار. (٢٠٠٢). معجم المصطلحات والالفاظ الفقهية. مصر: دار الفضيلة.
- عبيد، زيدان خلف. (٢٠٢١). حقوق الانسان والعلاقات الدولية (المجلد ١). بغداد: مركز العراق للدراسات.
- العلوي، ياسر. (٢٠١٤). معجم المصطلحات السياسية (المجلد ١). البحرين: معهد البحرين للتنمية السياسية في البحرين.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد. (٢٠٠٣). كتاب العين (المجلد ١). (عبد الحميد هندواوي، المحرر) بيروت: دار الكتب العلمية.
- الفيروزآبادي، أبو طاهر محمد بن يعقوب. (٢٠٠٥). القاموس المحيط (المجلد ٨). بيروت: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع.
- قراعتي، محسن. (٢٠١٣). تفسير النور. (عباس صافي، المترجمون) بيروت: دار المؤرخ العربي.
- مشالي، محسن كاظم، و حسين، الاء. (٢٠٢٣). التكوين العقدي السليم وأثره في تعزيز منظومة القيم في المجتمع. الجامعة المستنصرية مجلة كلية التربية (العدد ٢).
- كرم، عبد الوهاب. (١٩٨٧). معجم المصطلحات القانونية (المجلد ١). بيروت: مكتبة النهضة العربية.
- المبارك، محمد. (١٩٨٩). نظام الإسلام والحكم والدولة. بيروت: دار الفكر.
- مجمع اللغة العربية. (٢٠١١). المعجم الوسيط (المجلد ٥). القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- مجموعة من الباحثين. (٢٠١٧). الإسلام والقانون الدولي الإنساني (المجلد ٣). (رعد احجاج، المترجمون) بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
- مرسي، عبد الحميد. (١٩٨٦). العلاقات الإنسانية (المجلد ١). مصر: مكتبة وهبة.
- مصطفوي، محمد. (٢٠٠٨). الأصول العامة لنظام التشريع (المجلد ١). بيروت: مركز الحضارة لتنمية الفكر الاسلامي.
- مهدي، أيلاف عواد. (٢٠٢٣). الروح والنفس في القرآن الكريم دراسة دلالية. الجامعة المستنصرية ، مجلة كلية التربية (العدد ٢).
- المؤمن، علي. (٢٠٠٤). النظام السياسي الإسلامي الحديث (المجلد ١). بغداد: دار روافد ومؤسسة الرسول الأعظم العلمية.

References

- A group of researchers. (2017). *Islam and international humanitarian law* (Vol. 3). (Raad Ahjaj, the translators) Beirut: Hadara Center for the Development of Islamic Thought.
- Abdel Kafi, Ismail Abdel Fattah. (2006). *Tagged march for political terms*.

- Abdel Moneim, Mahmoud Abdel Jabbar. (2002). *A dictionary of jurisprudential terms and terms*. Egypt: Dar Al-Fadila.
- Al-Alawi, Yasser. (2014). *Dictionary of Political Terms* (Volume 1). Bahrain: Bahrain Institute for Political Development in Bahrain.
- Al-Badri, Adel Abdel-Rahman. (2009). *Features of political thought and state theory in Islam* (Volume 1). Iran: Scientific Academy for Bringing Islamic Sects Together.
- Al-Bahi, Enas Muhammad, and Al-Masry, Youssef. (2013). *International systems between Sharia and private international law* (Volume 1). Egypt: National Center for Legal Publications.
- Al-Banna, Hassan. (1984). *Collection of Hassan Al-Banna's letters*. Endowment Library.
- Al-Barakti, Muhammad Amim Al-Mujaddidi. (2003). *Jurisprudential Definitions* (Volume 1). Pakistan: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Farahidi, Al-Khalil bin Ahmed. (2003). *The Book of the Eye* (Volume 1). (Abdul Hamid Hindawi, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Fayrouzabadi, Abu Taher Muhammad bin Yaqoub. (2005). *Ocean Dictionary* (Vol. 8). Beirut: Al-Resala Foundation for Printing, Publishing and Distribution.
- Al-Isfahani, Abu Al-Qasim Al-Hasan Al-Raghib. (2008). *Vocabulary in the strange Qur'an*. (Haitham Laibi, editor) Beirut: Arab Heritage Revival House.
- Al-Jawahiri, Abu Nasr Ismail bin Hammad. (2009). *Crown of Language and Sahih Arabic* (Volume 1). (Muhammad Muhammad Tamer, editor) Egypt: Dar Al-Hadith.
- Al-Jurjani, Ali bin Muhammad Al-Sayyid Al-Sharif. (1983). *Dictionary of Definitions* (Volume 1). (Muhammad Siddiq Al-Minshawi, editor) Beirut: Dar Al-Kutub Al-Ilmiyyah.
- Al-Mubarak, Muhammad. (1989). *Islamic system, government and state*. Beirut: Dar Al-Fikr.
- Al-Mumen, Ali. (2004). *The Modern Islamic Political System* (Volume 1). Baghdad: Dar Rawafid and the Scientific Foundation of the Great Prophet.
- Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2010). *Islam leads life* (Volume 1). Ministry of Islamic Guidance.
- Al-Sadr, Muhammad Baqir. (2013). *Pharaonic Society* (Volume 1). Baghdad: Dar Al-Mujtaba.
- Al-Safi, Louay. (1996). *Doctrine and politics. Features of a general theory of the Islamic state* (Volume 1). United States of America: International Institute for Islamic Thought.
- Al-Sahlani, Haider. (2013). *Parliamentary representation, a study in foundations and buildings* (Volume 1). Beirut: Al-Arif Publications.
- Al-Shirazi, Sadiq Al-Husseini. (2000). *Politics from the reality of Islam*. Dar Al-Ulum for investigation, printing and publishing.
- Al-Sousra, Abdel Hamid Muhammad. (2005). *Foundations of international relations in Islam* (Volume 1). Beirut: Dar Ibn Hazm.
- Arabic Language Academy. (2011). *Intermediate Dictionary* (Volume 5). Cairo: Shorouk International Library.
- Badawi, Ahmed Zaki. (2004). *Dictionary of Political and International Terms* (Volume 2). Egypt: Dar Al-Katib Al-Masry.
- Braden, Chris. (2004). *Understanding International Relations* (Volume 1). Dubai: Gulf Research Centre.
- Hashish, Hajar Dower. (2023). *Democracy and authority, different concepts and the possibility of reconciliation in Islamic thought*. College of Education Journal (Issue 2).
- Ibn Manzur, Muhammad bin Makram bin Ali. (1999). *Lisan al-Arab* (Volume 3). Beirut: Arab Heritage Revival House.
- Ibn Faris, Abu Al-Hasan Ahmed bin Zakaria. (1996). *Dictionary of language standards*. (Anas Muhammad Al-Thani, editor) Cairo: Dar Al-Hadith.
- Karam, Abdul Wahab. (1987). *Dictionary of Legal Terms* (Volume 1). Beirut: Arab Nahda Library.
- Kazem, Mohsen, and Hussein, Alaa. (2023). *Proper ideological formation and its impact on strengthening the value system in society*. College of Education Journal (Issue 2).
- Mahdi, Elaf Awad. (2023). *The spirit and soul in the Holy Qur'an, a semantic study*. College of Education Journal (Issue 2).
- Morsi, Abdel Hamid. (1986). *Human Relations* (Vol. 1). Egypt: Wahba Library.
- Mostafawi, Muhammad. (2008). *General principles of the legislative system* (Volume 1). Beirut: Hadara Center for the Development of Islamic Thought.

- My reading, Mohsen. (2013). *Interpretation of light*. (Abbas Safi, the translators) Beirut: Arab Historian House.
- Obaid, Zidane Khalaf. (2021). *Human Rights and International Relations* (Volume 1). Baghdad: Iraq Center for Studies.
- Reda, Muhammad Rashid. (1898). *Al-Manar Magazine*. Nationality and Islamic religion essay.
- Sayyid Qutb, Ibrahim Hussein Al Sharbi. (2004). *In the Shadows of the Qur'an* (Volume 2). Egypt: Dar Al-Shorouk.
- Sherif, Omar. (1991). *The system of government and administration in the Islamic state*. Institute of Studies.
- Subhani, Jaafar. (2009). *Concepts of the Qur'an* (Volume 1). Beirut: Arab History Foundation.
- Tawfiq, Saad Haqqi. (2017). *Principles of International Relations* (Volume 1). (Imad al-Din Fez, the translators) Beirut: Al-Atak Company.
- Zanjani, Abbas Hamid. (2010). *Political thought in Islam, general principles and frameworks* (Volume 1). (Dia al-Din al-Khazraji, the translators) Beirut: Dar al-Hadara for the Development of Islamic Thought.
- Zidane, Abdul Karim. (1982). *Jurisprudential research*. Beirut: Al-Resala Foundation.